مخاطر السيولة في القطاع المصرفي: تجربة بنك الكويت المركزي*

أصحاب المعالي والسعادة،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

إنه لمن دواعي سروري أن أتلقى الدعوة للتحدث إليكم في هذه الجلسة من اجتماع المجلس الأعلى لمجلس الخدمات المالية الإسلامية التي ستثمر بإذن الله مناقشات بناءة تقودنا نحو تطوير مزيد من الحلول المبتكرة سعيًا إلى تعزيز متانة مؤسساتنا المالية، وغرسًا للثقة فيها، بما يعود على اقتصاداتنا بالاستقرار والازدهار.

وتمهيدًا لتناول مخاطر السيولة في القطاع المصرفي بشيء من التحليل والتأمل، لا بأس من التذكير بالأحداث التي عصفت بالقطاع المالي مؤخرًا وقادت بعض البنوك إلى الانهيار. فعلى مدى السنين الماضية ولأسباب يعلمها، الجميع تبنت السلطات حول العالم سياسات نقدية بالغة التيسير وقدمت حزمًا مالية سخيّة لإنعاش الاقتصاد، فأسفرت هذه السياسات التحفيزية، إلى جانب اضطرابات سلاسل التوريد والتوترات الجيوسياسية عالمياً، عن ضغوط تضخمية شديدة، وضعت صناع السياسات النقدية أمام خيارين أحلاهما مرّ:

- فارتفاع مستوى الدين العالمي يُضعف النظام إزاء أي زيادة حادة في أسعار الفائدة.
- فيما يتطلب كبح معدلات التضخم المتزايدة مثل تلك الزيادة الحادة، بعد أن تصدر ارتفاع التضخم قائمة المخاطر التي تحيق بالنمو الاقتصادي.

ولقد رجحت السلطات كفة تشديد السياسة النقدية، إذ كان ذلك أخف الضررين.

وفي الوقت الذي بدأت فيه جهود صناع السياسات في الاقتصادات الكبرى وغيرها تؤتي ثمارها، نتج عن المسارعة إلى تشديد السياسة النقدية مرحلة جديدة من التحديات الاقتصادية، خاصة في مجالي

---

* كلمة معالي محافظ بنك الكويت المركزي، باسل أحمد الهارون، في الاجتماع الثاني والأربعين للمجلس الأعلى لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، الذي عقد في الرياض بالمملكة العربية السعودية في 16 أغسطس 2023.

الائتمان والسيولة، أفضت في بعض الحالات إلى إخفاقات مصرفية أثّرت مباشرة على المشهد المالي، إلا أن تلك الإخفاقات كانت –لحسن الحظ– ذات طبيعة محددة للغاية، فأمكن تطويقها دون أثر نظامي يُذكر، ولكن يجب ألا يغرينا ذلك بالتراخي، بل علينا أن نستخلص العبرة من هذه الوقائع وأن نوليها اهتماماً فورياً واستجابة جماعية. لذا سوف أسلط الضوء في كلمتي اليوم على الدروس المستفادة من الإخفاقات المصرفية الأخيرة، واستجابة بنك الكويت المركزي لها، والنتائج التي توصل إليها، ثم أختم ببعض التوصيات والأسئلة المحفزة للأفكار والنقاشات، عسى أن يقودنا ذلك نحو حلول شافية.

الحضور الكريم،

لقد شهد عام 2023 فشل عدد من البنوك التي تأثرت بشكل غير مباشر بتشديد السياسات النقدية، منها بنك فيرست ريبابليك وبنك سيجنتشر في الولايات المتحدة الأمريكية، وبنك كريدي سويس في سويسرا، إلا أن أهم هذه الأحداث كان انهيار بنك سيليكون فالي، فنظرة فاحصة إلى هذه الانهيارات تضعنا أمام نتيجة مفادها أن مؤشرات السلامة المالية – إن نظرنا إلى كل منها على حدة– لا تكفي لقياس المخاطر الحقيقة للبنك، ما لم تؤخذ بشكل كلي ضمن نطاق تحليلي أوسع، من شأنه أن يساعدنا في كشف العيوب ونقاط الضعف المحتملة في الأدوات الرقابية، وصولًا إلى تعزيز تدابير السلامة المالية الحالية.

فإذا أمعنّا النظر إلى بنك سيليكون فالي –كنموذج– أمكن أن يُعزى انهياره إلى مجموعة من العوامل سواءً على مستوى البنك أم على مستوى المنظومة الرقابية. فعلى الصعيد الداخلي للبنك، واجه عددًا من التحديات تتعلق في عدم مواءمة استحقاقات الأصول والمطلوبات، وعدم كفاية إدارة المخاطر، والتوسعات السريعة غير المدروسة، إلى جانب التركز المرتفع نسبياً في المودعين، فأفضت هذه الخصائص على مستوى البنك، جنبًا إلى جنب مع السياسة النقدية الانكماشية، إلى إطلاق حالة من الذعر المصرفي. وعلى الرغم من أن تشديد السياسة النقدية، الذي كان حتمياً من منظور كلي لمعالجة المشاكل الاقتصادية العديدة ومنها احتواء التضخم المرتفع، قد أثر في بنك سيليكون فالي إلا أن الإدارة غير الحكيمة وقرارات الاستثمار الخاطئة للبنك كانت السبب الرئيسي لانهياره.

أما على صعيد المنظومة الرقابية، فقد ساهم تطبيق مبدأ تناسب التعليمات الرقابية مع حجم الكيان، في تشجيع بنك سيلكون فالي على سلوك طريق محفوف بالمخاطر، حيث كان البنك معفىً من تطبيق معايير السيولة الرئيسية مثل معيار صافي التمويل المستقر ومعيار تغطية السيولة، فكانت النتيجة ما رأيناه.

أصحاب المعالي والسعادة، الحضور الكريم،

ندرك جميعاً أن انهيار البنك أثار مخاوف المجتمع المالي والأسواق العالمية من امتداد تداعيات هذا الانهيار لتطول الاقتصاد الأمريكي ككل، وانتقال العدوى إلى القطاع المصرفي العالمي، لذلك بادر بنك الكويت المركزي فور وقوع هذه التطورات إلى توجيه جميع البنوك الكويتية نحو إجراء تحليل الحساسية لمحافظها الاستثمارية، بافتراض إعادة تسعير كل الاستثمارات بقيمتها السوقية العادلة الحالية بما في ذلك الاستثمارات المصنفة "محتفظ بها حتى الاستحقاق" فضلاً عن إجراء اختبارات ضغط للعمليات المتبادلة بين البنوك. وقد أثبتت البنوك الكويتية أنها تتمتع بمصدات رأسمالية مرتفعة ونسب سيولة قوية حتى في ظل سيناريو يفترض صدمات شديدة لمنحنى العائد، وارتفاعًا حادًا في معدل الخسارة عند التعثر، الأمر الذي جعلنا نطمئن إلى سلامة الإطار التنظيمي المطبق لدينا ورسوخه، وصواب التدابير الإشرافية الاستباقية وحصافتها.

فأما على صعيد الإطار الرقابي التنظيمي، فقد كان بنك الكويت المركزي في مقدمة البنوك المركزية التي سارعت إلى تطبيق معايير رأس المال والسيولة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية بعد الأزمة المالية العالمية، ولدى قيامنا بذلك حرصنا على أن توفر التعليمات الرقابية الموجهة للبنوك الإسلامية أرضية للمنافسة العادلة. وللتعويض عن عدم وجود أصول سائلة عالية الجودة مدرة للربح تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كان بنك الكويت المركزي أحد مؤسسي المؤسسة الإسلامية العالمية لإدارة السيولة، كما يوفر بنك الكويت المركزي على المستوى المحلي أدوات إدارة السيولة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية المؤهلة كأصول سائلة عالية الجودة للبنوك الإسلامية.

في السياق ذاته، وضع بنك الكويت المركزي إطاراً تنظيمياً شاملاً للسيولة يحتوي على خمس نسب رئيسية هي: نسبة تغطية السيولة، نسبة صافي التمويل المستقر، نسبة السيولة الرقابية، نسب السيولة وفق سلم الاستحقاقات، والحد الأقصى المتاح للإقراض، والذي يماثل إلى حد ما نسبة القروض إلى

الودائع، ويطبق بنك الكويت المركزي هذه النسب على البنوك المحلية، التقليدية والإسلامية، بهدف تحصينها ضد الصدمات والحد من عدم مواءمة استحقاقات الأصول والمطلوبات وتوفير مصادر أموال مستقرة. وفي حين قد تذهب بعض الآراء إلى الاعتقاد بأن تطبيق خمس نسب مختلفة للسيولة يفرض مزيدًا من الأعباء على مستوى الرقابة والالتزام، إلا أن تقييمنا المتواصل لإطار العمل يثبت فاعليته باستمرار، فتلك النسب تتكامل فيما بينها، فيغطي بعضها آفاقًا قصيرة الأجل، وتخدم الأخرى آفاقًا أطول، كما أنها تختلف في طريقة احتسابها، فمنها ما يفترض أوضاعًا ضاغطة، ومنها ما يُحتسب مباشرة دون أي فرضيات.

وجدير بالذكر، أن البنوك الإسلامية المحلية قد أثبتت قدرتها على الالتزام بمتطلبات النسب المذكورة، مع وجود مصدات مريحة، واسمحوا لي أن أطلعكم على بعض الأرقام التي تثبت كفاءة البنوك الإسلامية في الكويت وتلبيتها لمتطلبات السيولة إلى جانب نظيراتها التقليدية:

النسب كما في 2023/03/31	الإسلامية	التقليدية
نسبة تغطية السيولة	159%	157%
نصبة صافي التمويل المستقر	116%	111%
نسبة السيولة الرقابية	23%	24%
القروض إلى المصادر المتاحة للأموال	83%	79%

وهذه الوفرة من السيولة الفعلية لدى البنوك الإسلامية لم تأت على حساب الربحية، حيث تظهر الأرقام أن ما نسبته 80% من الأصول السائلة عالية الجودة مدرة للربح، وهذه الأصول تتشكل في الغالب من أدوات بنك الكويت المركزي لإدارة السيولة، والصكوك الصادرة عن البنك الإسلامي للتنمية، والمؤسسة الإسلامية العالمية لإدارة السيولة، والمؤسسات السيادية في دول مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية.

وأما على صعيد التدابير الإشرافية، فيستخدم بنك الكويت المركزي أدوات متطورة للرقابة والإشراف على الوحدات المصرفية وكشف المخاطر المحتملة، ومن هذه الأدوات اختبارات الضغط المطورة والقدرات الرقابية الخاصة بوضع أولويات الوحدات المصرفية والإشراف عليها من خلال مؤشر أولوية الرقابة الذي يتيح توزيع الجهود على نحو أكفأ، حيث يمكن التركيز على البنوك التي تشكل مخاطر عالية وتفعيل أدوات التدخل الرقابي المبكر عليها. كما أن المؤشر المطور داخلياً يجمع بين نتائج تقييم المخاطر

CAMEL BCOM، والتسلسل التاريخي لتلك النتائج، بالإضافة إلى نتائج اختبارات الضغط، ودرجة الأهمية النظامية لكل بنك.

الأعضاء الكرام،

إنني على ثقة من أن ما عرضته من أدوات بنك الكويت المركزي المطبقة لمعالجة السيولة في البنوك الإسلامية، له نظيره لدى كل منكم، وهذه الأدوات إن جُمعت كحزمة واحدة – سوف تنتج إطار عمل قوي يدعم البنوك الإسلامية في مسيرتها للحصول على فرص متكافئة مع نظيراتها التقليدية دون تعريض استقرارها للخطر. وهنا، سوف أعرض عليكم بعض الأفكار لعلها تقربنا من تطوير مزيد من الحلول العملية.

ففي ضوء الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية في 2008، تم تطبيق إطار عمل رقابي قوي ثبتت فاعليته في الأزمات اللاحقة. ولكن التغيرات المستمرة في بيئة عمل الأنظمة المالية تجعلنا في حاجة ماسة لتبني نهج مرن واستباقي في الاستجابة للتهديدات المحتملة، ومنعها من التسلل كحصان طروادة إلى النظام وتقويض استقراره.

وقد كشفت الانهيارات المصرفية التي شهدها العالم بواكيرَ العام الجاري عن عديد من مواطن الضعف التي ينبغي معالجتها لتحسين أوضاع القطاع المصرفي. **أولاً**، يجب أن نولي مزيدًا من الاهتمام لتركز المودعين، سواء كان تركزًا على مستوى القطاع أم على مستوى العميل، حيث ثبت أن مجرد وجود نظام تأمين للودائع لم يكن كافياً لبث الطمأنينة لدى المودعين والحيلولة دون تسابقهم إلى سحب ودائعهم لدى البنوك. **ثانياً**، برزت مخاطر آجال الاستحقاق، والمعالجات الخاصة بالتصنيفات المحاسبية وموثوقيتها، كأسباب جوهرية للمشكلة. ففي أوقات العسر، لجأت البنوك إلى تصفية الأدوات التي كان من المزمع الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، مما أدى إلى تحقق خسائر غير مأخوذة في الحسبان. كما رأينا أنه على الرغم من تقديم البنوك الإسلامية لأدوات مالية بدون فوائد، إلا أنها لا تزال تدخل في استثمارات مختلفة وتواجه مخاطر السوق، بما في ذلك مخاطر آجال الاستحقاق التي يمكن أن تؤثر بشدة على مركزها المالي. **ثالثاً**، هل تكفي نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر فقط لمواجهة مختلف جوانب مخاطر السيولة؟ تظهر تجربتنا في الكويت، أن تطبيق خمس نسب مختلفة للسيولة أمر يستحق عناء الأعباء الإضافية المصاحبة لذلك، إذ إن من الضرورة بمكان وجود منظومة وقائية

يكمل بعضها بعضاً. **رابعاً**، يجب ألا يأتي تطبيق مبدأ تناسب التعليمات الرقابية مع حجم الكيان على حساب الاستقرار المالي. فباستثناء بنك كريدي سويس، كانت معظم البنوك التي انهارت في عام 2023 صغيرة الحجم نسبياً، لذلك استثنتها الجهات الرقابية من بعض متطلباتها، فجاءت النتائج كما شهدنا جميعًا. **وأخيراً**، التدخل في الوقت المناسب، ويُقصد بالتدخل تلك الإجراءات التي يمكن للسلطات اتخاذها لتحقيق الاستقرار وإعادة هيكلة نظام مصرفي ما أثناء الأزمة، وهي تختلف عن الوقاية التي تشمل أنشطة مستقبلية مثل تحسين الرقابة والإشراف، وتحسين شفافية المعلومات. ورغم استمرار تكشف المخاطر المحتملة على البنوك، فإن أثر هذه المخاطر على استقرار وسلامة القطاع المصرفي ليس دائما بالوضوح المأمول، وهو ما يعيق تدخلنا في بعض الأحيان.

ولذا يتعين علينا أن نبقي أعيننا على مجهر الرقابة الدقيقة، مستعدين للمبادرة بالتدخل الاستباقي ضماناً للاستقرار المالي في أوطاننا، مستفيدين مما يجمعنا من روابط وثيقة وما نتبادله من أفكار في حوارنا المتواصل.

شكراً على حسن استماعكم.